المعرب انه يعرف المعرب يصلح ان يكون هذه الوجه اوسطا فليس شيئا يصلح في تعريف الجمهور ان يقع
حدا وسطا لانه يلزم تقدم الشيء على نفسه لان الصغرى مشتملة على الدليل وهو متقدم على النتيجة فيكون
الصغرى متقدمة عليها لان العلم بالنتيجة يتوقف على العلم بالدليل يتوقف على الصغرى لان العلم بالعلم
الكل يتوقف بالجزء فالعلم بالدليل يتوقف على العلم بالنتيجة مع ان الامر بالعكس فيلزم المحذور والمذكور
للزم من ان الصغرى عين النتيجة ويلزم المصادرة على المطلوب لكون الملاحي جزء الدليل للكل يصح ان يقول
زيد مما يختلف آخره باختلاف العوامل فالدليل انه يقال لانه مما يختلف آخره باختلاف وكل ما يختلف آخره
باختلاف العوامل ما يختلف آخره باختلاف العوامل فزيد مما يختلف آخره باختلاف العوامل واما على
النقل من تعريف تعريف المصنف فلا يلزم ذلك المحذور لانه يحصل من تعريف المعرب وجه يصلح ان يكون
هذا الوجه حدا وسطا وهو مركب بلم يشبه مبني الاصل كما عرفته من كلام المجد المحشي مولانا عبد الغفور
وايضا على تقدير تعريف الجمهور يلزمهم ان لا يكون للكبرى فائدة لان موضعها موضعها عيني
محمولها لان ما المعرب على ذكر مجد المحشي يرجع الى ان كلها اختلف آخره باختلاف العوامل مما اختلف آخره
باختلاف العوامل وانما ذكرنا ان الفساد ليس في نفس التعريف بل في المقصود لان الدور انما هو بالنظر
الى المقصود بالتعريف وليس في التعريف نفسه باعتبار توقف تصور المعرف على تصور المعرف بالكسر
لا توقف تصور مفهوم الاختلاف على تصور مفهوم المعرب فلا يتوجه ما ذكره مولانا عصام على مجد
المحشي مولانا عبد الغفور حيث قال والعجب مما قال اشار بقوله بالمقصود من معرفة المعرب آه اي انه ليس
في نفس التعريف فساد بل في المقصود ومنه فان شئت فارجع اليه فانه كلام طويل مشتمل بما لا فائدة فاعلم
قوله فالنصف فان الله تعالى يحب المنصفين مثلا بحمله يحتمل ان يتعلق بالمعرب اي هل المصطلح مع حكمه
الذي هو ما يختلف آخره باختلاف العوامل مذكورا على سبيل التمثيل فمثله سائر المصطلحات باعتبار احكامها
فالمقصود من معرفة المبني ان تعريف انه مما يختلف العوامل ويحتمل ان يكون متعلق بما بعده يعني
معرفة ان المعرب مما يختلف آخره مذكور على سبيل التمثيل فمثله سائر احكام المعرب اذ الحكم لا ينحصر فيه
فيطابق اي المعرب كلامهم اي ما هو المقصود من كلامهم حيث يطابق عامه من قوله لان
الغرض من تدوين آه فمعرفة اي معرفة انه معرب واجيب ان يوصف اوله بانه مما يختلف
آخره ليعرف انه مما يختلف آخره لان العلم بحقائق المحدود على الشيء يتوقف على العلم بثبوت الحد له
قوله وحكمه ان يختلف آخره وهذا من خواص المعرب بدليل قوله الايكون من خواصه
ولكنه خاصة اضافية للمعرب بالقياس الى المبني فلا يرد ان هذا الحكم ليس من خواصه لانه يتحقق في
المضارع ايضا لاختلاف آخره بالعوامل مثل لم يضرب وان يضرب ويقال هو يضرب في حال الرفع
والعامل فيه وقوعه موقع الاسم على البصريين مثل زيد يضرب معرب وقع زيد ضارب والعامل فيه حرف
المضارعة عند الفراء وتجرده عن الجوازم والنواصب عامل عند الكوفيين واعلم
النحويين قالوا ان حكم الشيء لا يلزم ان يكون لازما له لتحقق في المضارع غير مفيد العلة لهذا

٤٩

قوله قال وحكمه اي بقيل وخاصته اي من احكامه جملة احكام المعرب اشار به الى بيان حاصل المعنى لان
من البين ان هذا بعض احكامه لوجود حكم آخر في المعرب كالاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل
اذا ركبت مع العامل الذي احدها ذكره بقوله فان قلت آه فالملوداني بعض احكامه انه يختلف آه يحمل الاضافة
الحكم الى الضمير للعهد الذهني او للجنس باعتبار تحققه في ضمن بعض الافراد وبعض المحشين ذهب الى الاول
وبعضهم الى الثاني فلا يرد ما قال بعض المحشين من انه لو فسر بما ذكرنا من ان بعض احكامه ان يختلف
آخره آه لكان احسن التوفيق عبارته فان حكمه بعضها مبتداء وان يختلف خبره وعلى ما ذكره الشارح
ان يختلف مبتدا وحكمه خبره ولا يرد ايضا ما قيل ليس في عبارة المصنف من التبعيضية وكيف يصح ارادة
قوله التبعيض منها واثاره المترتبة عطف الاثار على الاحكام للتفسير اشار به الى المراد بحكمه هو الاثر الثابت
قوله عليه فان حكم الشيء هو الاثر الثابت لذلك الشيء من حيث هو معرب وانما قال ذلك اشارة الى
انه ليس في بيان حكمه حيث انه غير منصرف او مفعول او فاعل او مضاف اليه او غيرها فان غير المنصرف مثلا
من انه معرب حكمه ان يختلف آخره باختلاف واما حكمه من حيث غير منصرف ان لا كسرة فيه ولا التنوين
قوله حقيقة او حكما والاول مثل جاءني ابوك ورايت اباك ومررت بابيك والثاني جاءني
زيدان ورايت الزيدين ومررت بزيدين فان لم يتبدل ذات حرف بذات آخر في حالة النصب
والجر حقيقة بل حكما لان الياء بعد النصب علامة المفعولية وبعد الجر علامة المضاف اليه فالاختلاف
قوله الحكمي هو تبدل الدلالة بل الالة اخرى صيغة بصيغة واطلاق الاول على الحركة ليس على الحقيقة
قوله لانها ليست قائمة على حرف الاخر تابعة له وسيجيء تفصيله في بحث الاعراب او حكما ورايت احمد
قوله بعلامة حيث علامة المفعولية وبعد الجار علامة المضاف اليه باختلاف العوامل في بعض النسخ لا
قوله اختلاف العوامل فاللام للوقت او للتعليل واللام في العوامل لا للجنس اي بسبب اختلاف
العوامل والمراد من السبب هنا هو السبب البعيد فان السبب القريب هو الاعراب كما سياتي قيل
فاعل الصفة لا يجمع على الفواعل واجيب بانا لا نسلم ان العوامل جمع عامل بل جمع عاملة ويجمع فاعلة
على الفواعل وبان الفاعل انما يكون الصفة اذا كان المراد منه معنى اللغوي مع ان المراد منه هنا
معناه الاصطلاحي فيكون اسما لان العامل اسم لما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب وبان بعضهم
قوله جوز جمع الفاعل على الفواعل كالحاجب يجمع على الحواجب الداخلة عليه الفعل واعلم
ان جواب الشارح على تقدير التسليم اي تسليم عدم اختلاف آخر المعرب حكما في هذه الامثلة
قوله ولا يرد ما ذكره بعض المحشين من ان آخره مختلف حكما لان الامثلة المذكورة لان اثر الحرف غير اثر
الفعل واثره غير اثر الاسم فيكون آخره مختلف حكما واعلم ان الظرف الاول متعلق بالدخول
والظرف الثاني متعلق بالاختلاف قيل لا يحتاج الى الظرف الاول مع متعلق فينبغي ان يقال
بسبب اختلاف العوامل في العمل بل بذكره يخرج المعرب الذي عامله معنوي كالمبتداء والخبر لما سبق

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)